

الرسالة

قال : فأبي القولين ذهبتَ ؟ .

قلت : ذهبت إلى أن المُولي لا يلزمه طلاقٌ وأن امرأته إذا طلبت حقها منه لم أَعْرِضْ له حتى تمضي أربعة أشهر فإذا مضت أربعة أشهر قلت له : فإي أو طلاقٌ والفيئةُ الجماعُ .

قال : فكيف اخترتَه على القول الذي يخالفه ؟ .

قلت : رأيتَه أشبه بمعنى كتاب □ وبالمعقول .

قال : وما دل عليه من كتاب □ ؟ .

[ص 579] قلت : لما قال □ : { للذين يُؤْلون من نسائهم تَرَيبُ صُ أربعةَ أشهرٍ } :

كان الظاهر في الآية أن من أنظرَه □ أربعة أشهر في شيء لم يكن له عليه سبيل حتى تمضي أربعة أشهر .

قال : فقد يحتمل أن يكون □ D جعل له أربعة أشهر يفيةً فيها كما تقول : قد أجّـلتك في بناء هذه الدار أربعة أشهر تفرُّغٌ فيها منها ؟ .

قال : فقلت له : هذا لا يتوهمه مَن خوطب به حتى يُشترط في سياق الكلام ولو قال قد أجّـلتك فيها أربعة أشهر : كان إنما أجله أربعة أشهر لا يجد عليه سبيلًا حتى تنقضي ولم يفرُّغ منها فلا يُنسب إليه أن لم يفرغ من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شيء فإذا لم يبقَ منها شيء لَزِمَ اسم الخُلُوفِ وقد يكون في بناء الدار دلالةٌ على أن يقاربَ [ص 580] الأربعةَ وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا يبنيه فيما بقي من الأربعة .

وليس في الفيئة دلالةٌ على أن لا يفية الأربعة إلا مُضَيِّبُها لأن الجماع يكون في طرفة عين فلو كان على ما وصفتَ تَزَايَلَ حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم تَزَايَل حاله الأولى فإذا زايلا صار إلى أن □ عليه حقاً فإما أن يفية وإما أن يطلق .

فلو لم يكن في آخر الآية ما يدل على معناها غيرُ ما ذهبتَ إليه كان قوله أَوَلاهما بها لما وصفنا لأنه ظاهرها .